مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at:http://scientific-journal.sustech.edu/

التعويض الصَّرفي و علاقته ببعض المصطلحات ـ دراسة تطبيقية للتعويض بالحروف عند ابن جنِّي في كتابه (الخصائص)

عطية محمد عطية عبد الله*

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التعويض في العربية ، و بيان أوجه الاتفاق و الاختلاف بينه و بين مصطلحات أخرى مقاربة له في المعنى و الدلالة مثل : الإبدال ، و الإعلال ، و التعاقب ، و النيابة و نحو ذلك . و انحصر الجانب التطبيقي للدراسة في التعويض بالحروف عند ابن جني في كتابه (الخصائص) .و انتهج الباحث المنهج الوصفي القائم على التحليل ، حيث يتم جمع المادة من مصادرها الأولية ، و مراجعها الثانوية ، ثم عرضها و تحليلها . و خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التعويض يتفق مع بقية المصطلحات الأخرى المقاربة له في الدلالة اللغوية في حذف حرف ، و الإتيان بحرف آخر خلفاً له إما جبراً لنقص ، أو تحسيناً للفظ ، أو ميلاً إلى التخفيف في النطق .

ABSTRACT:

The study aim at determining the concept of “compensation” in the Arabic language and show the concept of agreement and disagreement between it and other terms which are close to it in meaning and indication such as substitution and the chap in the Arabic dowel letters, succession and replacement. The applied aspect of the study is confined to compensation by letters as mentioned by Ibn Jinni in line book (Alkasayis) (the proportion). The researched adopted the descriptive method versed an analysis in which the material is collected from its primary sources and its secondary references and then slowing and analysis item . The study reechoed several result the most important of which is that compensation agrees with the other terms and need to it in lingual indication in omitted a letter and imaging ammeter letter in place of it either to redness a loss of to improve a word of to make pronunciation easy and light.

الكلمات المفتاحية:

الإبدال - المعاقبة - النيابة

* كلية اللغة العربية - جامعة إفريقيا العالمية

المقدمة :

يُعدُّ (التعويض) من الظواهر اللغوية الشائعة في اللغة العربية ، ورد ذكره كثيراً في كتب التراث النحوي ، و الصرفي ، و اللغوي ، و هو من سنن العرب في كلامها ، إلَّا أنه لم يجد حظَّهُ من البحث ، و الاستقصاء و التدوين كما وجدت نظيراته الأخرى مثل الإبدال و الإعلال و التعاقب ، و نحوها . فقد أفرد الإبدال بالتإليف كُلٌّ من أبى الطيب اللُّغوي [1]، و ابن السكيت [2] و صنَّف في الإبدال ،و الإعلال – أيضاً – الأصمعي[3]، و الفيروزابادي [4]، و أبو القاسم الزجاجي [5]، و من المحدثين أحمد فارس الشدياق [6]، كما صنَّف ابن جني كتاباً في التعاقب [7].

و يُعدُّ ابن جني من أكثر العلماء اهتماماً بقضية التعويض ، فهو و إنْ لم يخصص له كتاباً مستقلاً ، إلاَّ أنه أفرد له باباً في موسوعته اللغوية الشهيرة (الخصائص) و تبعه في ذلك السيوطي في كتابه (الأشباه و النظائر) حيث نقل ما جمعه ابن جني، وزاد عليه مباحث من عنده .

و تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا المصطلح مع محاولة إيجاد حدود فاصلة بينه ، و بين مصطلحات أخرى مقاربة له في المعنى و الدلالة اللغوية مثل الإبدال ، و الإعلال ، و المعاقبة ، و النيابة ، و نحوها ، و بيان أوجه الاتفاق و الاختلاف بينه و بينها ، كما تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام ابن جني بالمباحث الصرفية و مصطلحاتها إلى جانب اهتمامه بالقضايا اللغوية الأخرى .

و تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تساعد في الكشف عن حقائق و خفايا هذه الظاهرة التي تُعدُّ من وسائل إصلاح المنطق العربي كالإعراب، و الإدغام ، و النقل و نحو ذلك و ضرب من ضروب التخفيف الذي ينشده أرباب اللغة، و يميل إليه اللسان العربي في الكلام .

و تكمن مشكلة البحث في تداخل مصطلح العوض مع المصطلحات السالفة الذكر في تعابير العلماء الأقدمين، فكثيراً ما نجد في مظانهم النحوية ، و الصرفية ، و اللغوية إيراد أكثر من مصطلح في شرح مسألة من المسائل ، و لا يستبعد أن يكون ذلك من باب إطلاق العام على الخاص .

و في سبيل تحقيق تلك الأهداف ، و الغايات انتهج الباحث المنهج الوصفي القائم على التحليل ، حيث يتم جمع مادة البحث من مظانها مع عرضها و تحليلها .

و التعويض في كلام العرب يكون بإبدال حركة بحركة ، أو حرف بحرف ، أو كلمة بكلمة ، قال ابن عصفور: (البدل و هو منحصر في إبدال حركة من حركة أو حرف من حرف ، أو كلمة من كلمة ، أو حُكم من حكم) [8]، و قال الثعالبي : (و من سنن العرب التعويض ، و هو إقامة كلمة مقام الكلمة ،

([1])أبو الطيب اللغوي (1961م) الإبدال ، تحقيق: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق.

([2]) مصنف ابن السكيت اسمه (الإبدال) أيضاً و هو مطبوع في كشف الظنون 1355/2

([3]) حاجي خليفة (1992م) كشف الظنون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ،ص1355.

([4])السيوطي(د.ت) المزهر في علوم اللغة و آدابها ، شرح و ضبط محمد حمد جاد المولى ، و على محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ،ص 314

([5])أبو القاسم الزجاجي(1962م) الإبدال و المعاقبة و النظائر، تحقيق: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق.

([6]) اسم كتابه (سر الليالي في القلب و الإبدال) .

([7])السيوطي(1982م) الأشباه و النظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 122 ، و ابن جني(1988م) الخصائص، تحقيق: محمد على النجار ، ط3 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص264 .

([8])ابن عصفور الإشبيلي(1980م)ضرائر الشعر،تحقيق: محمد التنوخي ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط1، صفحة 216 .

فيقيمون الفعل الماضي مقام الراهن كقوله تعالى : ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ... ﴾[9].

إلَّا أن التعويض بالحروف هو الأكثر دوراناً في ألسنة العرب ، و الأوسع استعمالاً ، و انتشاراً لدى النحاة ، و الأكثر أمثلة عند ابن جني ؛ لذا اقتصرتُ عليه في هذا البحث ، و لم أتعدَّاه إلى غيره رغبة في الإيجاز والاختصار.

التعويض لغة :

أصل العِوض البدل ، يقال : عاضه و عاوضه و الاسم المعاوضة ، و عوضته أعطيته بدل ما ذهب منه ، و اعتاض أخذ العِوض ، و استعاضه سأله العِوض [10] .

فالتعويض -كما يبدو من تتبع موارده في كلام العرب – هو جعل شيء خلفاً عن غيره ، أو هو أخذ شيء والتعويض عنه بشيء آخر .

التعويض اصطلاحاً :

لم يذكر العلماء القدامى تعريفاً محدداً لمصطلح التعويض يمكن الركون إليه في التمييز بينه و بين الظواهر الأخرى القريبة منه في الدلالة اللغوية ، بل كان وروده في مصنفاتهم –غالباً – كأنه لفظة شارحةٌ، تصف مسألة من مسائل النحو ، أو الصرف ، أو اللغة، و توضح ما جرى فيها .

و أقدم مَن صرح باسمه من النحاة سيبويه ، و ذلك في قوله : (و العِوض قولهم : زنادقة و زناديق ، و فرازنة ، و فرازين ، حذفوا إلياء و عوضوا الهاء ...، و قولهم : اللهمَّ حذفوا (يا) و ألحقوا الميم عوضاً)[11]فالعوض – في هذا النص المقتبس – هو وضع حرف في غير مكان الحرف المعوض منه .

و في بعض الحالات يَرِدُ مصطلح التعويض مختلطاً بمصطلحات أخرى مشابهة له في المعنى مثل : الإبدال ، و الإعلال ، و المعاقبة ، و النيابه ، و الاستغناء ، والحذف و نحوها.

فابن جني – مثلاً – أورد لفظ العِوض و البدل ، والتعاقب في سياق واحد عبَّر بها عن حذف حرف ، وإقامة غيره مُقامه ، حيث قال في باب زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف : (أمَّا ما حذفت فاؤه ، وجئ بزيادةٍ عوضاً منه فباب (فِعْلَة) من المصادر نحو: عِدة ، وزِنة ، وشِيَة ، وجِهة ، والأصل : وِعْدة، وَوِزْنَة ، وَوِشْية ، وَوِجْهَة ، فحذفت الواو لما ذكر في التصريف و جُعلت التاء **بدلاً** من الفاء .... و قد حذفت الفاء في (أناس)، و جعلت ألف (فَعال) بدلاً منها فقيل (ناس) و قوله : (و أما ما حذفت لامه و صار الزائد عِوضاً منها فكثير ، منه باب سنة و مائه ، وزنه، و فئه ، فهذا و نحوه مما حذفت و عوضت منها بتاء التأنيث ، ألا تراها كيف تعاقب اللام في بُرة و براء، و ثُبة و ثُبا) [12].

و لم يكن الجمع بين أكثر من مصطلح في سياق للتعبير بها عن معنى من المعاني من بنات أفكار ابن جني ، أو من إبداعاته ، و ابتكاراته ؛ فقد سَبَقَه في ذلك سيبويه الذي قرن هو الآخر بين الألفاظ الثلاثة المذكورة ، و أوردها في سياق واحدٍ ، إذ يقول : (و كأنه شيء يصير بدلاً من شيء كالمعاقبه نحو قولك : زنادقة و زناديق [13] و صرح في النَّص السَّابق أن حذف (التاء) وإخلافها بإلياء في هذه الأمثلة هو من قَبِيل التعويض ، و قال في موضع آخر : (و أما الحرف الزائد عوضاً من حرف زائد فكثير منه التاء في فرازنة، و زنادقة ، وجحاجحة ألحقت عوضاً من

([9]) سورة النمل، الآية (27) .

([10]) ابن منظور، محمد بن مكرم (1994م)لسان العــرب، ط3، مادة (عوض) دار صادر، بيروت، .

([11]) سيبويه ، الكتاب(1982م) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، ط2، القاهرة ، ص24 ، 25 ، ص211 .

([12]) ابن جني، الخصائص(1988م) تحقيق: محمد على النجار ، ط3 ، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص298.

([13]) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ص38.

ياء المد في فرازين ، و زناديق ، و جحاجيح) [14] و جمع بين البدل و العِوض في قوله : (و كذلك (الهاء) في (تَفْعِلَة) في المصادر عوضاً من (ياء) تفعيل أو (ألف) فُعَّال ، و ذلك في نحو : سلَّيته تسليةً و ربيته تربيةً ، (الهاء) بدل من (ياء) تفعيل في سلَّى ، و (ربَّى)[15].

و ربما يكون التقارب في الدلالة اللغوية لهذه الألفاظ سبباً في استعمال أحدهما مكان الآخر ؛ لأنها ألفاظ لم تستقر عند الأقدمين في الدرس اللغوي كمصطلح ، فكان استعمال أحدهما مكان الآخر وارداً عند العلماء القدامى .

المحدثون فقد عرفوه بأنه حذف حرف و الاستغناء عنه بحرف آخر ، و يُعدُّه علماء الصرف لوناً من ألوان التغيير الذي يحصل لكثير من الألفاظ ، يتم حذف بعض حروفها ، ثم التعويض عن هذا المحذوف بحرف آخر يكون بدلاً منه) [16] .

ويبدو من خلال هذا التعريف و الشرح أن مشكلة تداخل بعض الألفاظ مع مفهوم التعويض ما زالت قائمة ، حتى عند المحدثين .

التعويض و علاقته ببعض المصطلحات:

أولاً : أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الإبدال والتعويض

يُعرف النحاة الإبدال بأنه (جعل حرف مكان حرف آخر ...) [17] و التعويض – كما عرفه المحدثون : هو حذف حرف و الاستغناء عنه بحرف آخر ... - .

يتضح من هذين التعريفين أن الإبدال و التعويض يتفقان في حذف حرف و الإتيان بحرف آخر خلفاً له ، إما جبراً للنقص ، أو إصلاحاً للفظ . أو ميلاً للخِفة في النطق .

و لخَّصَ ابن جني الفرق الجوهري بينهما في قوله : (جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل من العِوض بالمعوض منه) و بيَّنُ – رحمة الله - و جه قرابة البدل من المبدل قائلاً :(و إنما يقع البدل في موضع المبدل منه ، و العِوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من (قام) إنها بدل من الواو التي هي (العين) و لا تقول فيها إنها عِوَض عنها ، و تقول في العِوض أن (التاء) في عِدَة أو زِنة عوض من (فاء) الفعل ، و لا تقول إنها بدل منها ، و تقول في (ميم) اللهمَّ إنها عوض من إلىاء في أوَّله ، و لا تقول بدل ، و تقول في (تاء) زنادقة إنها عِوض من (ياء) زناديق ، فالبدل أعم تصرفاً من العِوض ، فكل عوض بدل، و ليس كلُّ بدل عِوض [18] .

فابن جني يرى أن الفرق الجوهري بين المصطلحين هو أن الحرف المبدل لأبد أن يكون في موضع الحرف المبدل منه ، و لا يشترط ذلك في العِوض ، فقد يكون الحرف المعوَّض في موضع المعوض منه ، و قد يكون في مكان آخر كما سيتضح لاحقاً .

و إلى هذا التفريق ذهب كثيرُ من النحاة ، قال الزمخشري : (... و الفرق بين العَوض و البدل أن البدل يَقع حيث يقع المبدل منه ، و العِوض لا يراعي فيه ذلك ألاترى أن العوض في (اللهمَّ) في آخر الاسم ، و المعوض منه في أوَّله) [19] .

و قال صاحب التصريح: (الإبدال هو في الاصطلاح : جعل حرف مكان حرف مطلقاً) فخرج بقيد المكان

([14]) المرجع السابق،ص25

([15]) المرجع السابق، ص218 ، و السيوطي ، جلال الدين (1982م)الأشباه و النظائر ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ص152.

([16])عباس حسن(د.ت) النحو الوافي ،ج4، دار المعارف ، مصر، ص758.محمد ربيع الغامدي (2009م) محاضرات في علم الصرف ، ط2، دار خوارزم العلمية جده ،ص 193.

([17]) الأزهري ، خالد (2006م) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، ص366

([18]) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص266

([19]) الزمخشري (1973م) المحاجاة بالمسائل النحوية ، تحقيق: بهيجة باقر الحسني ، مطبعة أسعد ، بغداد،ص 116 – 117 .

العِوض ، فإنه يكون في غير المكان المعوض منه ، كتاء (عِدة) و همزة (ابن)).[20]

و هو مذهب أبي حيان – أيضاً – (قال أبو حيان : قد يكون التعويض مكان العِوض كما قالوا : يا أبتِ ، فالتاء عوض من (ياء) المتكلم ، و قد يكون العِوض في الآخر من محذوفٍ كان في الأول كـــ (عِدة) و (زَنه) و عكسه كـــ (اسم) و (است) ، كما حذفوا من آخر لام الكلمة ، عوضوا في أوّله همزة الوصل) [21] .

و اشترط قِلَّةُ قليلة من النحاة في العِوض أن يكون المعوض في غير موضع المُعَوَّض منه إلاَّ أن الأمثلة التي أوردها أبو حيان قريباً ، و نحو سَنة ، و شفة التي أصلهما سنو ، أو سنه ، و شفو أو شفه [22] تدحض هذا الشرط ، و من هؤلاء ابن يعيش في تعريفه للإبدال : (البدل أن تقيم حرفاً مقام حرف ، إمَّا ضرورة أو استحساناً ، و ربما فرقوا بين البدل ، و العِوض فقالوا : البدل أشبه بالمبدل منه من العِوض بالمعوض ، لذا يقع موقعه نحو (تاء) تخمه ... و (هاء) هرقت ، فهذه نحوه يقال له بدل ، و لا يقال له عِوض ؛ لأن العِوض أن تقيم حرفاً و همزة (ابن) و (اسم) و لا يقال ذلك بدل إلاَّ تجوزاً مع قلَّته) [23] .

و قال الأشموني (و البدل لا يختص كما سنراه و يخالفهما التعويض ، فإن العِوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء (عِدة) و همزة (ابن) و ياء (سفيريج) و يكون عن حرفٍ كما ذكر ، و عن حركةٍ كسين (اسطاع) [24] .

و يفهم من قول ابن جِنِّي السابق ، و غيره أن الإبدال أخص من التعويض ، فكُلُّ إبدال يُعدُّ تعويضاً لا العكس، و لذلك نجد في بعض الكتب إطلاق لفظ التعويض مراداً به الإبدال كما في قول الرضى : (و لم يُجمع شيءٌ من جموع الكثرة على لفظه إلَّا (أُصيلان) جمع أصيل ؛ تشبيهاً بعثمان ، فيقال (أُصيلان) و قد يعوض من نونه اللَّام فيقال : (أُصلال) و هو شاذ على شاذ)[25] فالتعويض في هذا النَّص يُقصد به الإبدال . و قال ابن جني : (و ذلك أنه أبدل من يا (عَمِّى) ألفاً ، و ليس العم منادًى ، و هذا البدل إنما بابه النداء ، كقولك : يا أبا ، و يا أُمَّا ... و الذي عندي فيه أنه جمع بين العِوض و المعوض منه ، أعني البدل و المبدل منه) [26] .

أمَّا بين التعويض و الإعلال ، فالفرق واضح ، والبون شاسع لا لبس فيه ، إذ الإعلال محصور في حروف العِلَّة و التعويض يقع فيها و في الحروف الصحيحة – أيضاً – قال الشيخ خالد الأزهري : (... فخرج بقيد المكان العِوض...و بقيد الإطلاق القلب ؛ فإنه مختص بحروف العِلَّة) [27] و القلب المذكور في هذا النص نوع من أنواع الإعلال .

ثانياً : الفرق بين التعويض و المعاقبة :

لم يخص العلماء القدامى – أيضاً – المعاقبة بتعريف اصطلاحي معين بوصفها ظاهرة لغوية لها

([20]) الازهري ، شرح التصريح على التوضيح ، مرجع سابق، ص366 .

([21]) السيوطي، الأشباه و النظائر، مرجع سابق، ص156 .

([22]) عبد الرحمن محمد إسماعيل(1402هـ) التعويض و أثرة في الدراسات النحوية و اللغوية ، المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر، ص 15 – 16 .وابن جني ، الخصائص، مرجع سابق، ص296

([23]) ابن يعيش (د.ت)شرح المفصل ، ج7، عالم الكتب ، بيروت، ص10 .

([24]) الصبان (د.ت) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ج4، دار الفكر ، بيروت ،ص210 .

(25) الإستراباذي، رضي الدين(1982م) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور حسن و آخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت،ص267 ، 268 .

([26]) ابن جني(1996م) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، تحقيق: على النجدي ناصف و زميله ، ج2، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ص238 .

([27]) الازهري، شرح التصريح، مرجع سابق، ص366 .

خصوصياتها، و مظاهرها التي تميزها عن الظواهر اللغوية الأخرى، إلَّا أنها ورد ذكرها مراراً في مصنفاتهم على الرغم من أن أكثرهم كان يسميها الإبدال كالفراء في قوله : (و العرب تبدل الفاء بالتاء فيقولون : جَدث و جَدف) [28] و يسميها المبرد قلباً (و قولهم البوباة فهي متسع من الأرض ، و بعضهم يقول : المومأة ، قلبت الميم ، لأنهما من الشفة) [29] واستعمل المبَّرد – أيضاً – التعاقب بمعنى حلول الحرف مكان حرف آخر بسبب الحذف (فإن كانت إلياء زائدةً مُثقَّلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب ، وذلك قولك في النسب إلى بُختيّ بُخْتيّ ... و إنما وجب حذف إلياءين لياء الإضافة ؛ لأن ياء الإضافة تعاقب التأنيث) [30] و سماها ابن السيدة (المعاقبة)[31] نفسها و اشترط لتحقيقها شرطين :

الأول: أن يكون الانتقال من حرف إلى آخر ليس ناشئاً عن عِلَّة تصريفية ، فلا يدخل في المعاقبة نحو ميزان، و ميقات ، من الوزن ، و الوقت ؛ لأن الواو قلبت ياءً لِعلَّةٍ تصريفية ، و هي سكونها و انكسار ما قبلها ، فهذا يسمى إعلالاً بالقلب .

الثاني: أن يكون المعنى واحداً في الصيغتين ، فلا يُعدُّ من التعاقب ما اختلف في معناه ، فالكور المبنى من الطين ، و الكير الزق الذي ينفخ فيه ، فلا معاقبة هنا . أما على أبو المكارم – و هو من المحدثين – فالمعاقبة عنده عبارة عن صور صوتية مختلفة باختلاف النطق اللهجي للكلمات التي بينها علاقة بسبب اتفاق اللفظين في الجهر و الهمس ، أو الشدة و الرخاوة ، أو التفخيم و الترقيق [32] .

و من خلال هذا العرض يمكن تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الإبدال ، والتعويض من جهة، والمعاقبة من جهة أخرى .

تتفق هذه المصطلحات الثلاثة في حذف حرف و إقامة حرف آخر مكانه،و لكنها تختلف فيما وراء ذلك ، ويمكن حصر مواطن الاختلاف فيما يلي:

1-الإبدال الصرفي، و التعويض لا يكونان إلاَّ من خلال تصريف الكلمة ، و قد يكون الحرف المبدل منه أو المعوض منه مرفوضاً نطقاً ، و أصلهما ممات و ساقط من الاستعمال ، و يُعدُ النطق به خارجاً عن سنن العرب و قياسها ؛ لأنه لم يعهد أنَّ عربياً نطق به مثل اصتبر الذي صار اصطبر بعد الإبدال ،و سَمَو الذي صار اسم بعد الحذف و التعويض ، بخلاف التعاقب الذي هو تغيير صوتي – أيضاً – لكن الناطق بإحدى الكلمتين لا يُعدُّ خارجاً عن سنن العرب في أقوالها ، فمن يقول (ثوم) مثلاً كحال مَن يقول (فوم) [33] ؛ لكون مدلولهما واحد و ليست إحدى اللغتين أولى من أختها في الاستعمال .

2-الإبدال و التعويض طريقة واجبة على المتحدث بالعربية ، بينما المعاقبة طريقة اختيارية و غالباً ما تكون أنماطاً من الأداءات ذات الطابع اللَّهجي، فالتعاقب يحدث نتيجة تعبير لهجيٍّ ، و اختلاف صوتي في كلمتين ، أو ثلاث كلمات مثل (الواو و الألف) في السكوت و السكات ،و الصموت و الصمات) [34] أو (الواو و إلياء) في رجل سبروت ، و سبريت ،

([28]) الفراء(د.ت) معاني القرآن ، تحقيق: أحمد يوسف تجاني ، محمد على النجار ، دار الشروق ، ص41 .

([29]) المبرد(1993م)الكامل في اللغة و الأدب ، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص259 ، 260 .

([30]) المبَّرد ، المقتضب(د.ت) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج3، عالم الكتب ، بيروت ،ص138 .

([31]) ابن سيدة (د.ت) المخصص ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت ، ص19– 526 – اللهجات العربية نشأة و تطوراً، مرجع سابق، ص 238- 240 .

([32])علي أبو المكارم(د.ت)تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة ، بيروت، ص 169 .

([33]) لسان العرب (ثوم)، مرجع سابق .

([34]) الزجاجي، أبو القاسم(1962م) الإبدال و المعاقبة و النظائر، تحقيق: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق،ص 9.

أي لا شيء له [35] أو (الهاء و الهمزة) في نحو هراق ماءه و أراقه [36] أو (الصاد و الزاي ، و السين) في نحو : بزق ، و بصق ، و بسق [37] .

3-الإبدال ، و التعويض قد يدخلان في باب الاستغناء أي الاستغناء عن الأصل المفترض في البنية إلى نمط آخر من صور الاستعمال ، و هذا لا يكون في التعاقب.

ثالثاً : الفرق بين التعويض و النيابة :

و النيابة – أيضاً – من المصطلحات النحوية التي لم تنل حظها من التحديد ، و لم تعرف بتعريف جامع مانع عند الأقدمين ، بل لم يستقر إلىها هذا الاسم إلاَّ مؤخراً ، إذ كان يُعبر عنها بألفاظ عديدة مثل : قام مُقامه – و وقع موقعه ، و سَدَّ مسده و نحو ذلك . قال ابن جنِّي في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : (إنْ كان يتعدَّى لمفعولين أقمت الأول منهما مُقام الفاعل ، فرفعته ، و تركت الثاني منصوباً لحاله ، تقول : أعطيتُ زيداً درهماً ، فإنْ لم يسمَّ الفاعل قلت : أُعْطِى زيدُ درهماً ، فإن كان الفعل يتعدَّى إلى ثلاث مفاعيل، أقمت الأول منهما مُقام الفاعل ، فرقعته ، و نصبت المفعولين بعده)[38] .

و قال ابن عقيل في شرح الألفية : (و الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع ... أن يكون المبتدأ مصدراً ، و بعده حال سدت مَسدَّ الخبر ، و هي لا تصلح أن تكون خبراً ، فيحذف الخبرُ وجوباً لسد الحال مسده ، و ذلك نحو : ضربي العبدَ مسيئاً ف (ضربي) مبتدأ و (العبد) مفعول به ، و (مسيئاً) حال سدَّ مسدَّ الخبر)[39].

و لعل أقدم نص نحوي [40]ورد فيه مصطلح النيابة هو ما جاء في علل النحو للزجاجي : حيث قال : (أما قوله : و جاز إضافة الآية إلى الفعل كإضافة الوقت لأنهما يؤولان إلى شيء واحد ، لأن الوقت مضاف إلى الفعل طلباً للمصدر ، فناب الفعل عن مصدره بدلالته عليه) [41].

و يمكن إجمال الفرق بين االعوض و النيابة في الأمور الآتية : [42]

أولاً : سَدُّ الفراغ اللفظي : القصدُ من العِوض هو تكميل نقص الكلمة ، فمتى ما اكتملت الكلمة ؛ حصل الغرض من التعويض ؛ لأنَّ التعويض يؤتى به لمجرد سد الفراغ اللفظي الناشيء من حذف المعوض منه ، قال الزمخشري : (معنى العِوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيُتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها ، كما انتقص التثنية ، و الجمع السالم بقطع الحركة ، و التنوين عنهما فتدورِك ذلك بزيادة النون) [43]و لذا يتردد كثيراً في ألسنة النحاة عبارة (و النون عِوضُ عن التنوين في الاسم المفرد) [44] .

([35]) المرجع السابق، ص 20 .

([36]) المرجع السابق، ص 29 .

([37])المرجع السابق، ص 64 .

([38])ابن جني(د.ت)اللمع في العربية ، تحقيق: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت، ص8 .

([39]) ابن عقيلبهاء الدين(1999م)شرح ابن عقيل، ج1، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر ، ص253 .

([40]) الشمري، محمد مجيد نوط عبيد(2006م) النيابة و ما يضارعها من المصطلحات ، جامعة ديالى ، كلية التربية مجلة الفتح العدد السابع و العشرون ص (5 – 6) .

([41]) الزجاجي،أبو القاسم (د.ت)الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ،ص 116 .

([42]) الشمري،النيابة و ما يضارعها من المصطلحات، ص (4-6).

([43]) السيوطي، الأشباه و النظائر، مرجع سابق،ص157 ، و السيوطي (2001م) همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة ص21– 22 ، والزمخشري (1973م) المحاجاة بالمسائل النحوية ، تحقيق: بهيجة باقر الحسنى، مطبعة أسعد، بغداد ص (116- 117)

([44]) الزمخشري،المحاجاة بالمسائل النحوية، مرجع سابق، ص 116 ، الخضري(د.ت) حاشية الخضري على ابن عقيل ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي و شركاه ، مصر ، ص45.

أمَّا النائب فلا بد من القيام بدور المنوب عنه في الموضع الإعرابي ، أو في العمل ، و الأمثلة و الشواهد على ذلك كثيرةٌ ، من ذلك نيابة المصدر عن الفعل في رفعه الفاعل ، و كنيابة المضاف إليه عن المضاف ، أو الصفة عن الموصوف و كنيابة المفعول به أو الظرف أو الجار و المجرور أو المفعول عن الفاعل بعد حذفه .

ثانياً: اختلاف الموقع : تقدَّم سلفاً أنَّ الحرف المعوض لا يتقيد بمكان معين من الكلمة ، فقد يكون التعويض في مكان المعوض منه ، و قد يكون في الآخر ، و المحذوف من الأول ، و قد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخر ، قال ابن جني : (و تقول في (تاء) زنادقة أنها عوض من (ياء) زناديق)[45].

أما النائب فلا بد أن يقع موقع المنوب عنه ، و يحل محلَّه – مثل البدل – و لا يستثنى من ذلك إلاَّ ما كان قائماً بالدور الوظيفي للمنوب عنه ، لكونه قريب الشبه من المعوض منه ،و لتعذر وقوعه موقع المنوب عنه، و ذلك كنيابة الحروف عن الحركات .

ثالثاً : الاختلاف في القواعد و الضوابط :

ليس للتعويض في العربية قواعد ، ولا ضوابط تدل عليه، و العُمدة في معرفة العِوض و المعوض عنه مقصور على المراجع اللُّغوية المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب[46].

أما النيابة فلها قواعد ، و ضوابط عامة يمكن الاعتماد عليها في معرفة مواضعها و مواقعها، فعلى سبيل المثال مواضع النيابة في علامات الإعراب تقع في سبعة أبواب ، لكل باب منها ضوابطه ، و قواعده و أحكامه [47] و كذلك الحال بالنسبة إلى مواضع النيابة الأخرى في النحو العربي .

بواعث التعويض و دواعيه:

تلجأ العرب إلى التعويض لتحقيق أغراضٍ متعددة ، و مقاصد متنوعة ، منها :

1- إكمال ما نقص من الكلمة ، فيؤتى بالعوض سداً لما حذف منها ، و تكثيراً لحروفها كما في (إقامة ، وعِدة) فالتاء في الأولى عوض عن المحذوف من (إقوام) و هو إمَّا العين ، و إمَّا ألف المصدر ، و في الثانية عوض من الفاء المحذوفة مِن (وعد) و هي الواو . قال الزمخشري : (و معنى العِوض أنْ يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها) [48].

2-التخفيف في كلماتهم ، بحذف حرفٍ ثقيل في ذاته أو موقعه ، و من هُنا كانت سنة أخف من سَنَو أو سنه، و عدة ، و زِنة أخف من وعد و وزن[49] .

و يتبع التخفيف تحسين الكلمات ، فالكلمات الثلاثية أحب إلى الفطرة العربية من الثنائية ، و الرباعية ، و الخماسية ، و لذا نجد أكثر الكلمات المتداولة بينهم هي الثلاثية ، فإذا حُذف من الثلاثية حرف فإن المزاج العربي العام يقضي بتعويضه بحرف ثالث خلفاً له ، قال ابن خالوية:(العرب قد تحذف طلباً للخفة ، و تعوَّض طلباً للتمام ، و كل من ألفاظها مستعمل في كلامها) [50] .

ابن جني و التعويض بالحروف :

([45]) ابن جني، الخصائص ، مرجع سابق، ص185 ، 186 .

([46]) عباس حسن (د.ت)النحو الوافي، ج4، دار المعارف، مصر، ص759 .

([47]) ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب ، مرجع سابق، ص 37 .

([48]) السيوطي، الأشباة و النظائر،مرجع سابق، ص157 ، و الزمخشري، المحاجاة بالمسائل النحوية، مرجع سابق، ص116 – 117 .

([49]) التعويض و أثره في الدراسات النحوية صفحة 15 – 16 .

([50]) ابن خالوية ، الحجة في القراءات السبع(1979م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت، ص 121.

يمكن تلخيص التعويض عند ابن جني وبخاصة التعويض بالحروف فيما يلي:

التعويض بالتاء عن فاء الكلمة :

ترد (التاء) عوضاً عن (فاء الكلمة في العربية في مصدر الفعل الثلاثي المثال الواوي، نحو : عِدة ، وصلة، وصفة ، وزنة ، و جهة ، و أضرابها ، وأصلها وعد ، و وصل ، و وصف ، و وزن ، ووجهه على وزن (فِعْلة) قال تعالى : (لكل وجهة هو موليها) [51] فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى عين الكلمة بعدها ، ثم حُذفت الواو الساكنة ، و عُوض عنها بتاء في الآخر ، و لم يكن التعويض في موضع (الفاء) المحذوفة – و هي الواو المحذوفة -؛ لأنَّ تاء التأنيث – و ما شاكلها – لا تقع أولاً [52] و ذكر ابن جني أنهم لما حذفوا الفاء – التي هي الواو – الواقعة صدراً بَنَو الكلمة على (فِعْلَة) ثم عَوضوا منها (الهاء) كما فعلوا في زنادقة التي أصلها زناديق[53] .

و منه (تقي يَتَقِي) لأن الأصل : اتَّقى يتَّقِي من باب (افتعل يفْتعِل) فحذفت التاء المبدلة من (الواو) في (اوتقى) و سقطت همزة الوصل بعد ذهاب الحرف الساكن ، و جعلت (تاء) الافتعال عوضاً منها [54].

و ألحق ابن جني (تجه) بـــــــ (تقي) في الحذف، و التعويض ، و التصريف ، حيث قال : (و مثال تجه من هذا تَعِل كتقى سواء) [55] .

و ذكر ابن جني أن كلمة (تجه) فيها لغة أخرى رواها أبو زيد ، و هي : (تجه يتَّجه) فقال : (فهذا لفظ آخر فاؤه (تاء) و على هذا يكون وزنه (فَعَل)[56] .

التعويض بالتاء عن عين الكلمة :

و مثّلَ له ابن جنِّي بالتاء التي في مصدر (تفعيل) فهي عنده عوض من إحدى العَينين في (فَعَّل) مضعَّف العين [57] من غير أن يحدَّد إحدى العينين ، هل الأصلية أم الذائدة ؟

أما سيبويه فجزم بأنَّ (التاء) في تفعيل جاءت عِوضاً عن العين الزائدة إلا أنه سمى التغيير بدلاً ، حيث قال: (أمَّا فعلْتُ فالمصدر منه على التفعيل ، جعلوا التاء التي في أوّله بدلاً من العين الزائدة في (فَعَّلْتُ) و جعلوا إلياء بمنزلة ألف الأفعال ، فغيَّروا أوّله ، كما غيَّروا آخره) [58]

ويُفهم من كلام سيبويه أنَّ (فَعَّل) أصله (فِعَّال) فحذفوا العين الزائدة في (فَعَّل) و عوضوا عنها بتاء في الأول ، و حذفوا ألف (فِعَّال) و عوضوا عنها بياء (تفعيل) .

و وافقه في ذلك ابن جني حيث قال : (و ذلك قولهم قطَّعته تقطيعاً ، و كسَّرته تكسيراً ، ألا ترى أن الأصل قِطَّاع ، كِسَّار ، بدلالة قوله تعالى : (و كذبوا بآياتنا كِذاباً) [59]) [60] .

1- التعويض بالتاء عن لام الكلمة :

و مما جاء فيه التاء عوضاً عن لام الكلمة على مذهب ابن جني سَنة ، و مئة ، و رئه ، و عِضَة ، و ضعة و بُره و ثُبه ، و أضرابها ، ف (سنة) أصلها سنو [61] و مئة أصلها مَئي [62] و (رئة) أصلها رئى [63] و (عِضة) أصلها عِضو [64] .

([51]) سورة البقرة، الآية (148) .

([52]) السيوطي، همع الهوامع ،مرجع سابق62/6 .

([53]) ابن جني، الخصائص ، مرجع سابق،ص285 .

([54]) المرجع السابق286/2 .

([55]) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق288/2 .

([56]) المرجع السابق، نفس الصفحة

([57]) المصدر نفسه 292/2 .

([58]) سيبويه ، الكتاب ، مرجع سابق/83 .

([59]) سورة نوح الآية (28)

([60]) ابن جني، الخصائص ، مرجع سابق، ص292 .

([61]) ابن منظور، لسان العرب (سنو)مرجع سابق .

([62]) ابن منظور ،لسان العرب (مأى)مرجع سابق .

([63]) المرجع السابق (رأى) .

([64]) المرجع السابق (عضو) و الممتع 625/2 .

و لم يعدُّ ابن جني الأخت و البنت من هذا الباب ، بل عدهما من باب الإبدال (فأما بنت و أخت ، فالتاء عندنا بدلاً من لامي الفعل ، و ليست عِوضاً) [65] .

و لم يفرِّق غيره بينهما و بين بقية الأمثلة ، بل اطُّردَ هذا النوع من العوض في الكلمات التي حُذفت لامها و عُوِّض عنها بتاء [66] .

2- التعويض بالتاء عن حرف زائد

ذكر ابن جني أنَّ (التاء) في زنادقة أشبة بالمحذوف؛ لأنها زائدة فكثير ، منه التاء في قرازنة و زنادقة ، وجحاجحة ، لحقت عوضاً من ياء المد في زناديق ، وفرازين ، و جحاجيح) [67] .

3- التعويض بالتاء عن (ألف) فِعْلال أو فيعال :

عَدَّ ابن جني التاء في (الفعلة) في نحو الهملجة[68]، و السَّرهفة [69] عوضاً من (ألف) هملاج ، و سِرْهاف (و من ذلك (تاء) الفعلة في الرباعي نحو الهملجة ، و السرهفة كأنها عوض من ألف (فِعْلال) نحو الهملاج و السِّرهاف)[70]

و مما جاءت فيه التاء عوضاً من ألف (فَيعْال) عند ابن جني ، الحوقلة و البيطرة ، و غيرها فالتاء فيهما عوض الألف في حيقال ، بِيطار ، قال ابن جني : (و كذلك مالحق الرباعي من نحو الحوقلة و البيطرة ، و الجهْورة ، كأنها عوض من ألف حيقال و بيطار، وجِهوار) [71].

4- التعويض بإلياء عن حرف زائد محذوف

و من أمثلته جمع زعفران ، فإنه يكسَّر على زعافير ، فجاءت إلياء عوضاً من الألف و النون المزيدتين[72].

و منه – أيضاً – تصغير ، و تكسير نحو (مُغتسل) فيقال فيه : مُغيسيل ، و مغاسيل ، فجاءت إلياء عوضاً من تائه الزائدة التي حذفت [73] .

و ذكر ابن جني أن ما حذفت لامه ، و جعل الزائد عوضاً منها فرزدق و فريزيد ، و سفرجل ، و سفيريج و هذا باب واسع [74] .

5- التعويض بالألف عن فاء الكلمة

يرى ابن جني أن الألف في (ناس) عوض من فاء (فُعَال) و هي الهمزة (و قد حُذفت الفاء في (أناس) و جُعلت ألف (فُعال) بدلاً منها فقيل ناس) [75] .

و ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الألف و اللام في (الناس) عوض من الهمزة في (أناس)[76]

6- التعويض بالألف عن عين الكلمة

و مثل له ابن جني بنحو خافٍ ، و هاعٍ و لاعٍ (و كذلك الألف الزائدة في خافٍ ، هاعٍ ،و لاعٍ عوض من العين)[77].

و يرى الخليل أن (خاف) و ما شابهه من باب (فَعِل) و لا تعويض فيه ، قال سيبويه : (و سألت الخليل عن خاف و المال في التحقير فقال : خاف يصلح أن يكون فاعلاً ذهبت عينه ، و أن يكون فَعِلاً ، فعلى أي حملت لم يكن إلا بالواو)[78] .

([65]) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق،ص298 .

([66]) ابن منظور، لسان العرب (أخو) مرجع سابق.

([67]) ابن جني، الخصائص ، مرجع سابق، ص304 .

([68]) الهملجة حُسْن سير الدابة ، وهي لفظة فارسية معربة لسان العرب (هملج) .

([69]) السرهفة حسن الغذاء ، لسان العرب (سرهق) .

([70]) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق304/2 .

([71]) المرجع السابق 303/2 ، 304 .

([72]) المرجع السابق 304/2 .

([73]) المرجع السابق و الصفحة نفسها .

([74]) المرجع السابق 303/2 .

([75]) المرجع السابق 287/2 .

([76])عبد الفتاح أحمد الحموز(1987م) ظاهرة التعويض في العربية و ما حمل عليها من المسائل ، جامعة مؤتة دائرة العلوم الإنسانية ، دار عمار ، عمان الأردن ، ص 98 .

([77]) الخصائص، مرجع سابق290/2 .

([78]) سيبويه ،الكتاب، مرجع سابق462/3 .

و لعل ما ذهب إليه الخليل من حيث كونه من باب (فَعِلَ) هو الأولى بالترجيح ؛ لبعده عن الحذف و التعويض .

7- التعويض بالألف و التاء

عدَّ ابن جني الألف و التاء في اسم الفعل (هيهات) عوضاً من اللام المحذوفة ؛ لأن أصله (هيهاة) فهي عنده رباعية مكررة فاؤها و لامها من جنس و هو (الهاء) و عينها و لامها الثانية من جنس آخر ، و هو (إلياء) على اعتبار أن الألف منقلبة عن (ياء) قال: (هيهاة عندنا رباعية مكررة فاؤها و لامها الأولى هاء و عينها و لامها الثانية ياء ...فعلى هذا يمكن أن يقال إنَّ الألف و التاء في (هيهات) عوض عنه لام الفعل في (هيهاة) ؛ لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع عنزلة الذين و هؤلاء) [79] .

8- التعويض بالهمزة

التعويض بإثبات همزة القطع في المصدر عوضاً عن حذفها في المستقبل فقالوا : أكرم يكرم ، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر فقالوا : الإكرام ، فدل هذا على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها نفسها التاء فقالوا فرازنه [80] (و إنما عوضوا بالهمزة في المصدر عن حذفها في المستقبل ؛ لأن أمثلة الفعل – وإنْ اختلفت في أزمنتها فإنها تجري المثال الواحد حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه مثال آخر من أمثلته ، ألا تراهم لما حذفوا همزة يكرم و نحوه عوضوه منها بأن أوجدوها في مصدره ، فقالوا إكراماً) .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمتِّه تتم الصالحات ، و بتوفيقه تُقضى الحوائج و تنال الرغائب و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين نبينا محمد و على آله و صحبه مع التسليم و بعد.

فإنَّ البحث في تأصيل و تحرير المصطلحات ليس ترفاً علمياً ، بل هو ضرورة منهجية تقتضيها طبيعة البحث العلمي ، و من هنا نبعت فكرة البحث في مصطلح التعويض ، لبيان أوجه الاتفاق و الاختلاف بينه و بين المصطلحات الأخرى المقاربة له في الدلالة ، و خرج البحث **بالنتائج** الآتية :

1-لم يذكر العلماء القدامى تعريفاً محدداً ، جامعاً ، مانعاً لمصطلح التعويض ، بل كان وروده في مصنفاتهم – غالباً كأنه لفظه شارحة ، تصف مسألة من المسائل النحو أو الصرف أو اللغة ،و توضح ما جرى فيها .

2-يتفق التعويض مع بقية المصطلحات المقاربة له في الدلالة – بوجه عام – في حذف حرف ،و الإتيان بحرف آخر خلفاً له إما جبراً للنقص ، أو إصلاحاً للفظ، أو ميلا إلى التخفيف في النطق.

3-الفرق الجوهري بين التعاقب و التعويض هو أن التعويض – و مثله البدل – لا يكونان إلا من خلال تصريف الكلمة و قد يكون الحرف المبدل ، أو المعوض منه مرفوضاً نطقاً ، و أصلهما ممات ، وساقط من الاستعمال ، بخلاف التعاقب الذي هو أيضا تعبير صوتي ، لكن الناطق بإحدى الكلمتين لا يُعدُ خارجاً عن سنن العرب في أقوالها .

4-الفرق الجوهري بين التعويض و النيابه هو أن النائب لابد أن يقع موقع المنوب عنه – مثل البدل – أما الحرف المعَّوض فلا يتقيَّد بمكان معيَّن من الكلمة ، فقد يكون التعويض في مكان ، و المعوَّض منه في مكان آخر ، و قد يكون في الآخر و المحذوف من الأول و قد يكون التعويض في الحرف ليس أولاً و لا آخر و من الفروق – أيضاً – أن التعويض ليس له ضوابط معروفه في العربية ، و العمدة في معرفة

([79]) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق299/2 .

([80]) المرجع السابق113/1 ، 114 .

العِوض و المعوَّض عنه مقصور على السَّماع و المراجع اللغوية .

أما النيابة فلها قواعد ، و ضوابط عامة يمكن الاعتماد عليها في معرفة مواضعها و مواقعها .

5-يُعدُّ حرف التاء من أكثر الحروف استعمالاً في التعويض عن المحذوفات حسب ما أورده ابن جني في كتابه (الخصائص) يليه (الألف) ثم بقية الحروف .

المصادر و المراجع

- **القرآن الكريم**

1. أبو الطيب اللغوي (1961م) الإبدال ، تحقيق: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .
2. حاجي خليفة (1992م) كشف الظنون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
3. السيوطي(د.ت) المزهر في علوم اللغة و آدابها ، شرح و ضبط محمد حمد جاد المولى ، و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت .
4. أبو القاسم الزجاجي(1962م) الإبدال و المعاقبة و النظائر، تحقيق: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق.
5. السيوطي(1982م) الأشباه و النظائر، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. ابن جني(1988م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار ، ط3 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
7. ابن عصفور الإشبيلي(1980م) ضرائر الشعر، تحقيق: محمد التنوخي ، دار الأندلس للطباعة والنشر.
8. ابن منظور، محمد بن مكرم (1994م) لسان العرب، ط3، مادة (عوض) دار صادر، بيروت، .
9. سيبويه ، الكتاب(1982م) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، ط2، القاهرة .
10. ابن جني، الخصائص(1988م) تحقيق: محمد علي النجار ، ط3 ، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
11. السيوطي ، جلال الدين (1982م)الأشباه و النظائر ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
12. عباس حسن(د.ت) النحو الوافي ،ج4، دار المعارف ، مصر ، ص758. محمد ربيع الغامدي (2009م) محاضرات في علم الصرف ، ط2، دار خوارزم العلمية جده.
13. الأزهري ، خالد (2006م) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
14. الزمخشري (1973م) المحاجاة بالمسائل النحوية ، تحقيق: بهيجة باقر الحسنى ، مطبعة أسعد ، بغداد.
15. عبد الرحمن محمد إسماعيل(1402هـ) التعويض و أثرة في الدراسات النحوية و اللغوية ، المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر .
16. ابن يعيش (د.ت) شرح المفصل ، ج7، عالم الكتب ، بيروت .
17. الصبان (د.ت) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ج4، دار الفكر ، بيروت .
18. الإستراباذي، رضي الدين(1982م) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور حسن و آخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
19. ابن جني(1996م) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، تحقيق: على النجدي ناصف و زميله ، ج2، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة .
20. الفراء(د.ت) معاني القرآن ، تحقيق: أحمد يوسف تجاني ، محمد على النجار ، دار الشروق .
21. المبرد(1993م) الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
22. المبَّرد ، المقتضب(د.ت) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، ج3، عالم الكتب ، بيروت .
23. ابن سيدة (د.ت) المخصص ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت .
24. علي أبو المكارم(د.ت) تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة ، بيروت.

25. الزجاجي، أبو القاسم(1962م) الإبدال و المعاقبة و النظائر، تحقيق: عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق.
26. ابن جني(د.ت) اللمع في العربية ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت .
27. ابن عقيل بهاء الدين(1999م) شرح ابن عقيل، ج1، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر .
28. الشمري، محمد مجيد نوط عبيد(2006م) النيابة و ما يضارعها من المصطلحات ، جامعة ديالى ، كلية التربية مجلة الفتح العدد السابع و العشرون .
29. الزجاجي، أبو القاسم (د.ت)الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس .
30. السيوطي (2001م) همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة .
31. والزمخشري (1973م) المحاجاة بالمسائل النحوية ، تحقيق: بهيجة باقر الحسنى، مطبعة أسعد، بغداد.
32. الخضري(د.ت) حاشية الخضري على ابن عقيل ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي و شركاه ، مصر .
33. عباس حسن (د.ت) النحو الوافي، ج4، دار المعارف، مصر.
34. ابن خالوية ، الحجة في القراءات السبع(1979م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت.
35. عبد الفتاح أحمد الحموز(1987م) ظاهرة التعويض في العربية و ما حمل عليها من المسائل ، جامعة مؤتة دائرة العلوم الإنسانية ، دار عمار ، عمان الأردن .